الأمم المتحدة S/2021/95

مجلس الأمن

Distr.: General
29 January 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يسرني أن أكتب إليكم بشأن إدراج الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا لحركة الحوثيين في قائمة التنظيمات الإرهابية الأجنبية. وتؤكد حكومة اليمن أن هذا الإدراج تدبير جاء في الوقت المناسب للضغط على الحوثيين من أجل الدفع قدما بعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة بعد أكثر من عامين من الجمود، بل هو تدبير كان ينبغي اتخاذه منذ زمن طويل لمحاسبة هذه الجماعة الإرهابية عما قامت به من أعمال إرهابية داخل حدود اليمن وخارجها، بما يشمل استهدافها المدنيين والبنية التحتية المدنية، وفرضها حصارا على المدن، وشنها هجمات على الممرات البحرية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تنصت إلى ما أعربت عنه وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المجلس من شواغل بشأن ما قد يؤدي إليه هذا التدبير من آثار على الحالة الإنسانية، وتتفهم ذلك، وتود أن تكرر التأكيد على النقاط التالية.

- ترحب حكومة اليمن بهذا الإدراج الذي يستهدف المليشيا الحوثية الإرهابية، وليس الشعب اليمني ولا العاملين في مجال تقديم المعونة والمساعدة الإنسانية. وتعمل الحكومة أيضا عن كثب مع حكومة الولايات المتحدة لكفالة التنفيذ الأمثل للجزاءات المفروضة بموجب هذا الإدراج، مع تفادي أي آثار إنسانية محتملة.
- أنشأت الحكومة، في 13 كانون الثاني/يناير، لجنة لوضع آلية لتيسير عمل جميع المنظمات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمعونة، ولا سيما في ضوء هذا الإدراج. وتترأس وزارة التخطيط والتعاون الدولي هذه اللجنة، التي تضم في عضويتها وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، ووزارة المالية، ووزارة النقل، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، ووزارة الصحة، ووزارة الإدارة المحلية، ووزارة الإعلام والثقافة والسياحة.
- تشمل ولاية اللجنة ما يلي: (أ) وضع آلية لمعالجة الأزمات الإنسانية في اليمن؛ (ب) العمل بشكل وثيق ومباشر مع المنظمات الدولية العاملة في مجال تقديم المعونة لتيسير عملياتها؛ (ج) تيسير عمل الشركات المصرفية والتجارية لتمكينها من الاضطلاع بعملياتها التجارية والمالية على نحو سلس؛ (د) تيسير تدفق المعونة والسلع والمعاملات المالية لتصل إلى جميع اليمنيين في مختلف أنحاء البلد.

- تعكف اللجنة حاليا على دراسة جميع الآثار المحتملة لهذا الإدراج على الحالة الإنسانية، وإعداد مجموعة من التدابير الاحترازية لتجنب أي آثار سلبية محتملة.

- تقيّم اللجنة أيضا الحالة الإنسانية على أرض الواقع، بما في ذلك عن طريق تحديد العقبات التي تواجه استيراد السلع الغذائية إلى اليمن. وحتى كتابة هذه الرسالة، لم تتلق اللجنة أي شكاوى من القطاع الخاص أو المؤسسات المالية الوطنية أو المؤسسات التجارية تفيد بأن هذا الإدراج قد أثر على عملياتها التجارية الجارية مع الشركات أو المؤسسات الأجنبية.

- إن الحكومة على ثقة من أن هذا الإدراج سيمكِّن المنظمات الإنسانية والقطاع الخاص من مقاومة الممارسات الابتزازية التي يمارسوها الحوثيون، ومن ثم تذليل العقبات التي يشكلها الحوثيون وتعزيز إمكانية الحصول على الغذاء وتوزيع المعونة الإنسانية لتشمل مناطق أوسع في اليمن.

- في حين تنضم الحكومة إلى الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن في التأكيد على أهمية تجنب أي آثار إنسانية غير مقصودة ناجمة عن هذا الإدراج، فإنها تحذر من إرسال رسائل خاطئة قد يسيء الحوثيون تفسيرها على أنها إفلات من العقاب على ما اقترفوه من جرائم إرهابية.

وأخيرا، تود الحكومة أن تؤكد مجددا التزامها الثابت بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، ومع المجتمع الدولي، من أجل تخفيف معاناة اليمنيين، وتعرب عن تقديرها الصادق لكل الجهود المبذولة في هذا الصدد. وتود أيضا أن تشجع أعضاء مجلس الأمن على إطلاع حكومة اليمن على تعليقاتهم وملاحظاتهم وممارساتهم السليمة لتعزيز وكفالة استمرار وصول المعونة إلى اليمن دون عوائق، بما في ذلك في ضوء هذا الإدراج.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيها، وإصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) عبد الله علي فضل **السعدي**
السفير
الممثل الدائم